[موقع مصطفى نور الدين عطية]

الاستثمارات العربية في فرنسا : ماذا بعد انخفاض اسعار النفط ؟ .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ١١٩، ١٨ اغسطس ١٩٨٦، باريس، ص ص ١٢ - ١٤

السبت 13 شباط (فبراير) 2016, بقلم [*مصطفى نور الدين عطية*]



تحقيق

الاستثمارات العربية في فرنسا

في هذا المقال الثالث والأخير، نلقي نظرة إجمالية على ارتباط الاستثمار العربي في فرنسا والغرب عموماً بالنفط وتالياً بتقلب أسعاره في السوق الدولية. ونؤكد على حقائق عرضنا لها في المقالين السابقين وتتلخص في الطبيعة المحافظة للاستثمار العربي لتصل الى نتيجة مفادها ان العرب مطالبون بتوفير الشروط التي تمكنهم من دخول الاستثمارات التكنولوجية وبالتالي تعديل شروط العلاقة مع الغرب، انطلاقاً من هذا الميدان.

ماذا بعد انخفاض اسعار النفط؟

مطلع العام ١٩٨٣ وجه أحد أعضاء البرلمان الفرنسي سؤالا الى وزير الاقتصاد عن حجم الاستثمارات العربية في فرنسا في السنوات الاخيرة وتوزيعها القطاعي.. وعن عواقب سحب العرب لاموالهم المستثمرة على الاقتصاد الفرنسي والاجراءات التي أعدتها الحكومة «الاشتراكية» في ذلك الوقت لمواجهة هذا الموقف؟

وجاء ردّ الوزير مطمئناً: وفقاً للارقام التي تنشر تفصيلياً في ميزان المدفوعات الفرنسي عن المستثمرين بحسب القطاعات والمناطق او البلدان. يتبين ان البلدان العربية الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) فضلا عن مصر وسوريا والاردن، لا تتجاوز استثماراتها طويلة الاجل ٦٣٦ مليون فرنك فقط. أي أقل من ٥ في المئة من جملة رأس المال الاجنبي المستثمر في فرنسا، بالاضافة الى ان نحو ٨٥ في المئة من الاستثمارات العربية يتم في قطاع العقارات.

ومن هنا فدواعي القلق بالنسبة الى الفرنسيين غير موجودة، فحتى

الاستثمارات العربية في القطاع الانتاجي يوجهها العرب نحو التجارة او نحو قطاع «الترويح». ولا وجود لاستثمارات لهم في قطاع التكنولوجيا المتقدمة.

ويضيف الوزير الفرنسي: منذ عام ١٩٨١ (أي منذ تولي الحزب الاشتراكي الحكم) لم يظهر من سلوك المستثمرين العرب ما ينم عن مخاوف تدفعهم الى سحب اموالهم من الاستثمارات الفرنسية أو اعادة توجيهها من قطاع لآخر. وحتى لو سحب العرب رؤوس أموالهم فلا خطر يهدد أياً من قطاعات الاقتصاد الوطني الاساسية.

ومنذ تلك المناظرة لم يحدث تطور كيفي في طبيعة الاستثمارات العربية في فرنسا. لكن تغيراً نسبياً طرأ على استثمارات البلدان العربية الاعضاء في «اوبيك» بالاضافة الى كل من لبنان وبلدان المغرب العربي ومصر. ففي عام ١٩٨١ بلغت استثمارات هذه البلدان المباشرة طويلة الاجل ٩٤٥ مليون فرنك وبلغ اجمالي الاستثمارات الاجنبية في فرنسا ١٣,٢ مليار فرنك. أي ان العرب يستثمرون بنسبة ٧ في المئة من جملة الاستثمارات الاجنبية في فرنسا. وفي عام ١٩٨٣ اصبحت هذه النسبة ١٢,٢ في المئة لأن الاستثمارات الاجنبية انخفضت الى ١٢,٥ مليار وارتفع نصيب البلدان العربية الى ١,٥ مليار فرنك. ولكن في ١٩٨٤ تراجع حجم التوظيف المالي العربي الى نسبة ٦ في المئة لأن الاستثمارات الاجنبية عاودت الارتفاع الى ١٩,٢ مليار فرنك وانخفضت استثمارات العرب الى ١,١ مليار فرنك. (راجع الجدول ١).

العقارات والاقراض والخدمات

ان دراسة الاستثمارات العربية ككل تظهر التغيير في حجم المساهمة العربية في الاقتصاد الفرنسي وطبيعة التوظيف، وأيضاً في شكل توزيع هذه الاستثمارات على الانشطة والقطاعات المختلفة اضافة الى الاستثمارات اللبنانية والمصرية وتلك الخاصة ببلدان المغرب العربي. ويلاحظ ان هذه الاستثمارات، الى استثمارات البلدان المنتجة للنفط، عرفت تغيراً في نسبة مساهمتها في قطاع العقارات حيث بلغت تباعاً ٨٥ في المئة قبل عام ١٩٨١ ثم ٧٨ في المئة في العام نفسه لتهبط الى ٤٧ في المئة عام ١٩٨٣ فالى ٦٣ في المئة عام ١٩٨٤.

ويظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية توجه جزء لا بأس به نحو الصناعة وبخاصة من طرف بلدان منظمة الاوبيك ولبنان. ويذهب جزء كبير أيضاً من الاستثمارات الى قطاع الخدمات (راجع الجدول ٢).

ان بلدان منظمة الاوبيك كانت تستثمر ما يقارب ٦٥٧ مليون فرنك عام ١٩٨٤، معظمها موظف في القطاع العقاري في مقابل نحو ٤٥ مليون فرنك في القطاع الصناعي ومبلغ مماثل في قطاع الخدمات

السلعية (التجارة والمطاعم بشكل أساسي).

ويوجه لبنان استثمارات على النحو نفسه تقريباً مع اختلاف في نسبة العمليات العقارية التي تصل الى ثلثي استثماراتها فقط، ويتوجه معظم الجزء الآخر من الاستثمارات نحو قطاع الخدمات السلعية وبخاصة «الاقراض» ويلي ذلك التجارة والمطاعم والفنادق.

التوجه العربي الآخر نحو السوق الرأسمالية الدولية اضافة الى الاستثمارات المباشرة أكانت في العمليات العقارية أو في الانشطة الانتاجية، يتمثل في ايداع الاموال واستثمارها في المحافظ المالية (PORTE FEUILLE).

والاهمية الحقيقية لهذا النوع من «الاستثمار» ان الدور الاساسي فيه تلعبه البلدان التي توفر لديها فائض كبير كان ينبغي عدم تركه في صورة توفير عقيم. والملاحظ ان مصر كان لها ٤ ملايين فرنك عام ١٩٨٤ في هذا الشكل الاستثماري، والمغرب ١١ مليون فرنك وكان لبنان يسحب او يصفي محافظه المالية، جزءاً منها على الاقل، ربما للتوجه نحو انواع اخرى من الاستثمار. وفي هذا الاطار تمت تصفية ٧٥ مليون فرنك عام ١٩٨٤ (انظر الجدول ٣). ويذكر ايضاً ان بلدان منظمة الاوبيك بدورها تناقص حجم استثماراتها في المحافظ المالية من ٢,٢ مليار فرنك عام ١٩٨١ الى ١,٢ مليار عام ١٩٨٢ فالى ٢٧٨ مليون

فقط عام ١٩٨٤، وذلك يرتبط بانخفاض اسعار البترول، وبالتالي انخفاض عوائد البلدان العربية المصدرة له. وهذا الانخفاض احدث خللاً مفاجئاً في موازين مدفوعاتها.. ودفع بعضها الى سحب جزء من امواله من السوق المالية الدولية. وبلغ مجموع ما سحبته هذه البلدان من المحافظ المالية ٥٤٥ مليون فرنك و١,١ مليار فرنك و١,٧ مليار فرنك خلال اعوام ٨١، ٨٣ و١٩٨٤ على التوالي.

لقد اشرنا من قبل الى ان البلدان العربية ساهمت في اقراض البلدان الاجنبية سواء للقطاع العام او الخاص. وقد استمر هذا الوضع طوال فترة السبعينات وحتى اوائل الثمانينات حيث بدأت الاوضاع تتغير سلبياً، الامر الذي نلمس نتائجه بالنسبة للاقراض

العربي لفرنسا. والصورة العامة التي تظهر من الجدول الرقم ٣ تعكس هذه الحقيقة. ويلاحظ ان مصر دخلت هذا المجال بارتفاع اقراضها الى ٢٨٢ مليون فرنك عام ١٩٨٤ وكذلك بلدان المغرب العربي التي زاد حجم اقراضها الى ٧١ مليون فرنك في حين ان منظمة الاوبيك سجلت حركة اقراضها إنخفاضاً عندما سحبت نحو ٥,٨ مليارات فرنك في هذه السنة.

داخل حركة تطور اقراض البلدان المصدرة للنفط نلمح انه خلال أربع سنوات من ٨١ الى ١٩٨٤ تطورت قروض البحرين، على سبيل

الجدول الأول

الاستثمارات المباشرة (طويلة الاجل) في فرنسا

البلد	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤
منظمة الاوبيك	٦٠٦	٩٤٢	٦٥٧
لبنان	٢٥٠	٣٢١	٣١١
بلدان المغرب العربي	٧٩	٢٤٧	١٤٤
مصر	١٠	٢٧	٧١
المجموع	٩٤٥	١٥٣٧	١١٨٣

مصدر جميع الجداول:
التقارير السنوية لـ «بنك فرنسا». القيمة بملايين الفرنكات.

المثال، الى القطاع الخاص غير المصرفي وذلك كالآتي بملايين الفرنكات: ١٢٧، ٣٧٣، ٢٣ و(– ٤٣).. على التوالي.

وكانت قروض السعودية في القطاع نفسه كالآتي: ٩ و١٣٥١ و(– ٦٦١) و(– ٤٧) مليون فرنك على التوالي.

هذا الموقف المتراجع لقروض بعض البلدان العربية يحدث ايضاً على مستوى الاقراض الى البنوك (القطاع المصرفي). فالسعودية التي

... (القطاع المصرفي). فالسعودية التي منحت فرنسا قرضاً قيمته مليارا دولار في أواخر عام ١٩٨٢ بدأت تسحب جزءاً من قروضها للقطاع المصرفي الفرنسي (نحو ٥,٣ مليارات فرنك) في العام نفسه وسحبت مبلغ ١,٩ مليار فرنك في عام ١٩٨٣ وقبلها ٢,٦ مليار دولار في عام ١٩٨١.

من المستبعد ان يكون وراء هذا التراجع وصول الحزب الاشتراكي الى الحكم، اذ ما الخطر في ان يحل هذا الحزب محل الحزب الجمهوري او غيره على المستثمر الاجنبي او حتى رأس المال الداخلي؟ لا شيء في الواقع. انما تفسير ذلك نجده فيما حدث على مستوى الاقتصاد السعودي من تأثير هبوط اسعار النفط في السوق الدولية. فطبقاً للارقام الرسمية السعودية سجلت ميزانية العام ٨٢/٨٣ فائضاً قدره ١,٣ مليار ريال سعودي (الريال = ٣,٦٥ دولارات) في حين ان هذا الفائض انقلب الى عجز قدره ٢٤ مليار ريال ثم ٤٥ مليار ريال في السنتين التاليتين. وزاد عجز ميزان المدفوعات ١٥ ضعفاً من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٣ ليصبح ١٥ مليار دولار.. واضطرت السعودية الى سحب اكثر من ١٥ مليار دولار من ايداعاتها واستثماراتها في الخارج عام ١٩٨٤ لمواجهة هذا الموقف خصوصاً ان العجز في السنة الاخيرة ارتفع الى ٢٤ مليار دولار. وادى ذلك السحب للايداعات والاستثمارات الى انخفاض عوائد السعودية منها بنحو السبع (١/٧) ليصبح المردود ١٣ مليار دولار فقط.

ان انخفاض اسعار النفط او انخفاض الكمية المصدرة منه او انخفاضهما معاً يؤثر حتماً في مسار الاقتصاد السعودي الذي يعتمد اعتماداً شبه كلي على صادراته النفطية. وهذا ما حدث بالفعل، فبين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٤ انخفضت قيمة صادرات النفط السعودي من ٦٨ مليار دولار الى ٣٥ مليار دولار.

ومع ان السعودية، كما اوضحنا، بدأت حركة سحب لبعض من ودائعها واستثماراتها في الخارج وفي القطاع المصرفي الفرنسي، فان حركة استثماراتها المباشرة في القطاع الخاص غير المصرفي ارتفعت بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٤ من ١١ الى ٤٨ مليون فرنك وفي الاستثمارات العقارية ارتفعت استثماراتها من ٩٨ الى ٢٤٥ مليون فرنك..

ويقول لنا الدكتور محمد ربيع (مدير قسم الدراسات الاقتصادية في اليوباف).. ان الاموال العربية في فرنسا زادت بعد وصول الاشتراكيين الى الحكم على عكس ما كان يتوقع البعض فهناك نوع من التطمينات أعطيت للبلاد العربية. من جهة اخرى وفي الآونة الاخيرة زاد دخول الاموال العربية بفضل الاجراءات الفرنسية الليبرالية وفتح السوق الفرنسية امام رأس المال الاجنبي ومنه رأس

المال العربي بدأت مع الاشتراكيين. وزادت الآن مع الحكم اليمني. فتحرير السوق المالي والسماح للشركات باللجوء الى السوق المالي الدولي كل هذا فتح الميدان امام السوق المالي الفرنسي لاستيعاب رؤوس أموال أجنبية ومن بينها رؤوس الاموال العربية.

تقلبات أسعار النفط والدولار

يضاف الى ذلك مسألة تطور اسعار العملات وانخفاض الدولار الذي أدى الى حركة خروج رؤوس الاموال العربية من اطار الدولار وتوجهها نحو عملات اخرى مثل المارك الالماني والفرنك الفرنسي على أساس ان الفرنك سوف يستعيد نشاطه وينعش الاقتصاد الفرنسي معه. فمع نهاية عملية اعادة هيكلة الصناعة الفرنسية التي بدأت في عهد الاشتراكيين بتصفية الهياكل القديمة وادخال التكنولوجيا وعملية الروبوتيزاسيون (استخدام الآلية الكاملة) في الصناعة.. كل هذا هيأ الظروف لانطلاقة جديدة للاقتصاد الفرنسي ضمن هذه الانطلاقة سوف تزداد الحاجة لرأس المال العربي. فهل يتحقق توقع الدكتور ربيع؟

بعد ارتفاع اسعار النفط أواخر عام ١٩٧٣ على اثر حرب تشرين الاول (اكتوبر) زاد توجه رؤوس الاموال العربية نحو السوق الرأسمالية الدولية فارتفع بمعدل اربع مرات بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٠ من ٢٣ مليار دولار الى ١٠٤ مليارات دولار. اما الدخل العائد من هذه الاستثمارات في البترودولار وفي صور الاستثمارات الخاصة فقد ارتفع الى ٣١٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ ويقدر بانها ستصل الى ٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٥..

برغم هذا الكسب المتراكم فان بنك «شيزمانهاتن» يقدر العجز في ميزان العمليات لدول الاوبيك بنحو ٣٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ في حين ان هذا العجز لم يكن ليتجاوز ربع العجز الحالي حتى عام ١٩٨٢ وانه كان يسجل فائضاً مقداره ٥١ مليار دولار عام ١٩٨١..

اما ميزان العمليات الجارية لكل من السعودية والكويت وقطر والامارات العربية فقد انحدر من ٧١ مليار دولار (فائض) عام ١٩٨١ الى عجز قدره ٩ مليار دولار في ١٩٨٣. وذلك ما يفسر قيام بلدان



امين صادق بسيوني: تحوّلات العلاقة بين العرب والغرب

بسيوني: احتياطي العرب لا يتجاوز احتياطي اليابان لسنة واحدة

الدكتور أمين صادق بسيوني من الاختصاصيين العرب في «بنك يوباف» في باريس، يعمل فيه بصفة سكرتير عام للبنك. حدثنا عن الاستثمارات العربية في فرنسا وعن حجم الفوائض المالية فيها. قال: «الكلام عن الفوائض العربية انتهى الآن بعدما حدثت تحولات اخرى في العلاقة بين البلدان العربية والغرب. ففي بداية السبعينات كانت أوروبا ترحب بتوطن رؤوس الاموال العربية لديها. والآن تغيير الامر بعد المحاولات الضاغطة لتخفيض اسعار البترول وترشيد الاستهلاك الخ. وقد صاحب هذا تغير آخر تمثل في ان الشرق الاوسط لم تعد تقتصي جاذبيته بالنسبة لاوروبا على جذب أمواله

لاستثمارها في الغرب وانما ان يصبح سوقاً تصدر اليها سلعها المصنعة او المنتجات الاخرى وتلك السياسة هي الوسيلة الوحيدة لتعديل الوضع في الميزان التجاري لبلدان اوروبا التي عانت من عجز خطير في فترات ارتفاع اسعار النفط. ودخول رؤوس الاموال العربية الى اسواق المال الاوروبية لا يصلح من هذا العجز بل بالعكس يزيد منه ولا يصبح خللا في الميزان التجاري فقط بل ايضاً في ميزان المدفوعات. وحلّ هذا الخلل هو ان تزداد صادرات أوروبا الى البلدان العربية.

ومنذ زمن طويل ادركت البلدان العربية التي توافرت لديها الفوائض ان عليها الا تركز اموالها في بلد واحد حتى لا يتم تأميمها. لذا نوّع العرب استثماراتهم من خلال شراء حصص في شركات في أوروبا وفي الولايات المتحدة. وقد سرّع هذه الخطوة تجميد أميركا للأموال الايرانية بعد سقوط الشاه.

والتغير في الاتجاه في الفترة الاخيرة تمثل في ان اوروبا لم تعد هي المرحبة برؤوس الاموال العربية وانما العرب انفسهم هم الذين توجهوا للبحث عن المجالات التي يمكن ان يستثمروا فيها أموالهم ولكن من منطلق تنويع الاسواق التي يتم التوجه اليها. وكان هناك تزايد في اتخاذ الفوائض العربية هذا الاتجاه الى ان بدأت تتقلص بل وتتجه نحو العجز.

وعن تقديره لحجم رأس المالي العربي في فرنسا قال:

«حجم الاستثمارات غير معروف. ولكن من المؤكد انها قليلة وغير مؤثرة ولا يسمح لها ان تكون مؤثرة. وبمقارنة الفوائض العربية بالفوائض العالمية يمكن الوصول الى تصور ما ـ مع ضرورة الاشارة الى ان كل البلاد العربية تعاني الآن من عجز في ميزانياتها التجارية وكذلك في موازنات المدفوعات. فمجموع الاحتياطي المالي للبلدان العربية انخفض من مئات المليارات الى عشرات المليارات من الدولارات فقط. اي بدأت تتآكل تماماً بحيث ان الناتج اصبح يساوي المتصرف تقريباً. ومجموع الاستثمارات العربية في الخارج في صورة احتياطات بعملات اجنبية تقدر بنحو ٥٠ مليار دولار او في حدود هذا الرقم وهي موزعة على البلدان العربية. هذا مع العلم ان فائض اليابان لسنة واحدة فقط يعادل جميع الفوائض العربية ■

الشرق الاوسط المنتجة للنفط بسحب نحو ١٦,٥ مليار دولار من البنوك الاجنبية في الخارج من بينها نحو ٥ مليار دولار من الولايات المتحدة وحدها.

ويقول بنك «اميريكان اسوسيش» ان سحب هذه الاموال كان ضرورياً لمصلحة مشروعات في طور التشييد وكذلك لمساعدة العراق في الحرب التي يقدر انها استهلكت حتى عام ١٩٨٤ ما يقرب من ٤٠ مليار دولار من تلك البلدان.

مستقبل الاستثمار العربي

ان مستقبل الاستثمارات العربية في الخارج يرتبط باستقرار اسعار النفط في السوق الدولية وخاصة باتجاهه نحو الارتفاع. وترتبط بهذا ايضاً معدلات النمو في اقتصاديات البلدان العربية. ولمعرفة مؤشرات هذه العملية لا بد من العودة قليلا الى الوراء.

لقد تمثلت الاستراتيجية التي اتبعها النظام الرأسمالي الدولي حيال البلدان المنتجة المصدرة للنفط منذ ارتفاع الاسعار في استدراج البلدان المنتجة الى مزيد من الانتاج، تحت اغراء الاسعار التي ترتفع دون توقف. وبدعوى الحاجة الملحة الى مزيد من النفط لادارة الآلة الاقتصادية، والتهديد باحتلال مواقع انتاج النفط اذا تهددها خطر خارجي او اذا استشعر الغرب أنه من الممكن استخدام النفط كسلاح ضدها.

والواقع ان البلدان المنتجة وفت بحاجة الغرب وذلك في الوقت الذي كان هذا الغرب يطوّر استراتيجية المواجهة مع البلدان المنتجة بالبحث عن طاقة بديلة وخفض الاستهلاك النفطي واستغلال واكتشاف موارد نفطية خارج منطقة الخليج وتخزين ما يكفي لاستهلاكه سنوات عدة. وخلال هذه الفترة وضعت بعض البلدان العربية المصدرة للنفط خططاً أو برامج اقتصادية طموحة حملته على اتباع سياسة مديونية للسوق المالية الدولية، وجاء تطبيق «المخطط» الاستراتيجي الرأسمالي الدولي ليضع حداً لارتفاع الاسعار وبالتالي لخفض دخول معظم هذه البلدان التي تعتمد على النفط وحده كسلعة للتصدير وكذلك لاحداث بطء في معدلات نمو مشروعاتها الاقتصادية المحلية وخفض قيمة أموالها في الخارج مع انخفاض اسعار الدولار، خصوصاً ان نسبة ٧٠ في المئة من الاموال العربية في الخارج موضوعة بالدولار و٢٥ في المئة بعملات اخرى ولاسيما منها المارك الالماني والجنيه الاسترليني والين الياباني والفرنك الفرنسي والفرنك السويسري.

الجدول الثاني

الاستثمارات العربية في فرنسا بحسب القطاعات

القطاع	منظمة الأوبيك		·لبنان		بلدان المغرب العربي		مصر	
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٤
الصناعة	١٧٣	٩٠	٦	١٨	-	-	-	-
التشييد	-	١٢	-	-	-	-	-	-
خدمات	٢٠٩	٨٨	١٢١	١٣٢	-	-	١٣	٤٧
عمليات عقارية	٥٣٣	٥٢٥	١٧٨	٣٠٣	-	-	١٤	٢٢
غير محدد (غير معروف)	٢٧	٣١	١٦	٢٣	-	-	-	١
المجموع	٩٤٢	٦٥٧	٣٢١	٣١١	٢٤٧	١٤٤	٢٧	٧١

الجدول الثالث

الاستثمار في المحافظ المالية في فرنسا

البلد	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤
منظمة الاوبيك	٢٢٩٢	١٢٤٣	٢٧٨
لبنان	- ٤	- ١٢	- ٧٥
بلدان المغرب العربي	- ١٠	- ٤١	١١
مصر	١	١	٤

الجدول الرابع

اقراض البلدان العربية الى القطاعات: العام والخاص والمصرفي في فرنسا

البلد	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٤
منظمة الاوبيك	-٢٥١١	٤٧٢٢	-٥٨٢٨
لبنان	١١٣	٢٣٥	-٢٠٣
بلدان المغرب العربي	-٣	٨	٧١
مصر	-٥	٢	٢٨٢

وكان من نتائج هذه المواجهة غير المتوقعة حدوث تباطؤ في «النظام الاقتصادي العربي» برمته وخفض حجم مساعداته للبلدان المتخلفة وسحب جزء من ارصدته في الخارج وخفض حجم اقتراضه من السوق المالية الدولية بمعدلات كبيرة وبخاصة في الفترة الاخيرة..

وهنا يصبح مشروعاً ان نتساءل عن مستقبل اقتصاديات البلدان العربية النفطية وعن طبيعة وحجم استمرارية استثماراتها في الخارج اذا استمر انخفاض اسعار النفط. وفي هذا المجال يؤكد «بنك اميركا اكسبرس» ان هبوط اسعار النفط الى أقل من ١٥ دولار للبرميل يكلف البحرين عجزاً في دخلها من صادراتها النفطية يقدر بنحو ١٣ في المئة من ميزانية العام ١٩٨٥. وتخسر الكويت ٢٤ في المئة وعمان ١٢ في المئة وقطر ٣٥ في المئة والامارات العربية ٣٧ في المئة، ناهيك عن وصول سعر البرميل الى ٦ – ٧ دولارات.

بعد هذه الجولة التفصيلية في تتبع الاستثمارات العربية في فرنسا، وبعد القاء الضوء على طبيعة الاستثمار العربي في الغرب يتضح لنا ان نوع هذه الاستثمارات محكوم أساساً بعائدات النفط وبالشروط التي تحكم معادلة الانتاج والاسعار وحاجة السوق الدولية الى هذه المادة الاولية التي تسير نحو النفاد.

من جهة ثانية، يؤشر عدم استقرار الاسعار والمشاريع الاقتصادية التي تنفذها محلياً البلدان المنتجة للنفط، في طبيعة الاستثمارات العربية في الخارج فيحصرها في قطاعات اقتصادية محافظة من جهة ويحد من جرأتها في مقاربة ميادين اقتصادية أساسية كالميدان التكنولوجي الذي يفترض شروطاً اضافية غير الجرأة، اي الشروط السياسية.

خلاصة القول ان الاستثمارات العربية في الغرب، ومن ضمنه فرنسا، يجب ان تكون اكثر طموحاً واكثر استقراراً، ويجب ان يسعى العرب الى توفير الظروف التي تمكنهم من الانتقال من الميدان الاقتصادي المحافظ والريعي المباشر اي الميدان الاقتصادي المنتج فعلا والذي من شأنه ان يقلب المعادلة او يعدل شروطها لصالحهم.

تحقيق:
مصطفى نور الدين عطية

أي رسالة أو تعليق؟